الأنباء
الاربعاء 31 يوليو 2013

سلام لم يتبلغ وجود "فيتو" سعودي على حزب الله

مصادر لبنانية لـ «الأنباء»: تحركات مرتقبة على خط الرياض ـ طهران قد تمهد لولادة الحكومة «السلامية»

الرئيس ميشال سليمان مستقبلا النائبة بهية الحريري في بعبدا امس (محمود الطويل)

التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي ورئيس الأركان اللواء وليد سليمان تحت مسمى «تأجيل التسريح» مازال ضمن دائرة الجدل القانوني، وقد استقبل رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي العماد جان قهوجي في مكتبه بالسراي صباح امس، لهذه الغاية.

ويمكن القول ان أوراق التمديد باتت موقعة بالأحرف السياسية الأولى، على ان تكتمل تواقيعها اليوم او بعده لتكون هدية للجيش في عيده الذي يصادف غدا.

ويبدو ان التمديد سيكون لسنة أو سنتين بموجب قانون الضرورة، الذي لم يتم التوصل إلى صيغته النهائية، علما ان وزير الدفاع فايز غصن تسلم كتابا من العماد قهوجي يحيطه فيه علما بالشغور المرتقب في منصب رئيس الأركان، في ضوء إحالة اللواء وليد سليمان إلى التقاعد في 8 أغسطس المقبل، كما يحيطه فيه علما بقرب شغور منصب قائد الجيش، بعد إحالته شخصيا، الى التقاعد في نهاية سبتمبر المقبل. ويقترح وزير الدفاع في كتاب أعده استنادا الى كتاب العماد قهوجي ان يكون التمديد لسنتين، وفق مصادر إعلامية، والتوجه بات واضحا نحو التمديد لقهوجي لأكثر من سنة، بعدما سحب اقتراح التمديد له 6 أشهر، كما للواء سليمان، وسقطت صيغة التمديد المفتوح لحين تعيين قائد جديد للجيش، وهي الصيغة التي يعتبر الرئيس ميقاتي انها لا تستوفي الشروط القانونية.

وبينما يتمسك قائد الجيش بأن يكون تأجيل التسريح بموجب مرسوم وليس فقط بقرار، يرى المسؤولون ان صيغة المرسوم عرضة للطعن، باعتبار انه لا نص قانونيا يغطيها بالمعطيات القائمة حاليا. وزير الدفاع فايز غصن توقع صدور قرار تأجيل التسريح اليوم الأربعاء، عنه وحده، استنادا الى قانون الدفاع، خاصة المادتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين منه، على ان يحيط علما به كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة استنادا الى واقع تصريف الأعمال. وقال ان التمديد لقائد الجيش ورئيس الأركان سيتم وفق قانون الدفاع الوطني.

لكن مصدرا قانونيا أبلغ قناة «المستقبل» بأن تأجيل تسريح القائد ورئيس الأركان اكثر من 6 أشهر، وبالتمديد سنتين، كما يطرح البعض، يعتبر تمديدا ضمنيا، وهذا يمكن الطعن فيه ، لأن ما يفوق الـ6 أشهر يصبح شأن مجلس النواب وحده، والمجلس كما

عون يوجه نداء للبنانيين يحذر من مخطط لإلغاء الحكم الدستوري ويعتبر التمديد لقائد الجيش تمهيداً للتمديد لرئيس الجمهورية

الظاهر للعيان معلق الجلسات التشريعية.

وفي غضون ذلك، يتربص العماد ميشال عون بتمديد ولاية قائد الجيش الدوائر، وهو لم ييأس بعد من إمكانية تفشيل عملية التمديد لقائد الجيش العماد جان قهوجي متسلحا بالغموض القانوني الذي يحسبه لصالحه.

ويركز العماد عون على ان التمديد لمجلس النواب ثم محاولات التمديد لقائد الجيش، ما هي إلا مقدمات لتمديد ولاية رئيس الجمهورية.

وفي ذروة حملته المضادة على التمديد لقائد الجيش، أصدر عون «نداء» من الرابية امس، لحماية المؤسسات والحفاظ على الوطن قبل الانهيار الذي يدفعه اليه السياسيون نزولا عند مصالحهم الضيقة.

ووصف عون نداءه بالاستثنائي، وتحدث فيه عن مخطط لإلغاء معالم المحكمة الدستورية والقانونية والأمنية تمهيدا لتفريغ المؤسسات وتفكيك الدولة وإفلاسها، وصولا الى نهاية لبنان الوطن، ويدعو الى المواجهة معا افرادا ومؤسسات انقاذا للبنان.

وتخطى عون تحديد المسؤوليات عن الحاضر القائم وخصوصا حلفاءه في قوى الثامن من آذار، وأشار الى دلائل وبراهين على ارتكاب المخالفات الدستورية وتجاوز القوانين والإقدام على الإجراءات الارتجالية. ومن نماذج هذه الإجراءات، قال عون: التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ثلاث دورات متتالية، وتعطيل اجراء الانتخابات النيابية بعد تعطيل القوانين الانتخابية، والتمديد للمجلس النيابي وتعطيل المجلس الدستوري لمنعه من البت في الطعون، وعدم تعيين مدير عام لقوى الأمن الداخلي وأعضاء مجلس القيادة وعدم تعيين أعضاء المجلس العسكري، والتمديد لمدير المخابرات في الجيش، وتعطيل التعيينات في الإدارة وخاصة الفئة الأولى، حيث هناك 179 موقعا فارغا في اكثر من وزارة ومؤسسة، وغياب المحاسبة العامة ما ادى الى اختفاء سلفات الخزينة وتحويل الهبات والقروض الى الحسابات الخاصة، وما جعل المؤسسات الرديفة كمجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة وصندوق المهجرين بلا مراقبة مالية، وزعزعة الثقة بالقضاء وجعله يتحرك استنسابيا وغُب الطلب السياسي، فيحفظ شكوى معللة بالوقائع والأرقام ويتحرك للبت في الاتهامات الواهية، وتكبيل القوى الأمنية، وأخيرا السطو على صلاحيات مجلس الوزراء عبر ادعاء الخلافات داخل الحكومة بغية احتكار قرارها من جانب الصف الأول وإقرار التمديد لقائد الجيش ولرئيس الأركان ومدير المخابرات. ودعا عون اللبنانيين الى الاتحاد معا، لمنع إلغاء الدولة ومؤسساتها.

على صعيد تأليف الحكومة المتعثرة، يواصل الرئيس تمام سلام اعتصامه بالصبر في مواجهة الشروط التعجيزية المتبادلة، وهو اعلن انه لم يتبلغ بوجود او عدم وجود «فيتو» سعودي على مشاركة حزب الله في الحكومة.

وقال سلام لصحيفة «السفير» ان الدوران في الحلقة المفرغة مردود الى تبادل الشروط والشروط المضادة.

الا أن مصادر متابعة تعتقد ان دعوة حزب الله للحوار، الممنوع ان يلامس السلاح والتدخل في الحرب السورية، تنم اما عن رغبة متمادية في اضاعة الوقت بانتظار متغيرات اقليمية ما، او عن حشرة جراء التورط في سورية تحتاج الى تغطية وطنية شاملة لهذه المخالفة.

واشارت المصادر الى ان حاجة الحزب للحوار واستطرادا للغطاء الوطني، لا تقتصر على تحصين موقفه في مواجهة قرار الاتحاد الاوروبي ادراج جناحه المسلح على لائحة الارهاب، انما تشمل ايضا تظليل وضعه حيال الدول العربية وتحديدا السعودية التي خرجت للمرة الاولى عن تحفظها بالتعامل معه وانتقاده بشكل عنيف وشديد اللهجة منذ لحظة اعلانه القتال في سورية، وقالت ان الحوار لم يعد ممكنا بعد خروج الحزب للقتال خارج لبنان، وما ينطبق على الحوار ينسحب على الحكومة التي بات يستحيل تضمين ثلاثية الجيش والشعب والمقاومة في بياناتها الوزارية مع تحول المواجهة من اسرائيل الى سورية. ورأت المصادر ان ولادة «الحكومة السلامية» الموعودة تبقى اسيرة سياسة «اللاءات» المتبادلة بين فريق الحزب وقوى 14 آذار، وانه امام هذا الحائط المسدود، تتجه الانظار الى السعودية التي تستعيد دورا وازنا في اللعبة الشرق أوسطية ولبنان، وسط كلام عن تقارب سعودي ـ ايراني، قد يسمح له بخطف اللحظة الاقليمية المتاحة وتشكيل حكومة تكون باكورة الـ «س. أ».

ولفتت المصادر في هذا السياق الى زيارة قد يقوم بها الرئيس الايراني حسن روحاني الى السعودية، والتي قد تسبقها زيارة ممثل عن الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى طهران لحضور حفل تسلم روحاني مهماته الرئاسية الشهر المقبل، وقد يمهد هذا التقارب في حال نجاحه الى ترييح الساحة اللبنانية وتسهيل تشكيل الحكومة.

● بيروت ـ عمر حبنجر
محمد حرفوش

اجتماع إسلامي عند الحص: لا لعزل المفتي ولا تمديد لولايته

بيروت: التقت مائة وخمسون شخصية اسلامية سنية من نواب وأحزاب يغلب عليها طابع الثامن من آذار في دارة الرئيس سليم الحص صباح امس وبحثت موضوع أزمة دار الفتوى، والضغوط التي يتعرض لها مفتي الجمهورية الشيخ د.محمد رشيد قباني من رؤساء الحكومات السابقين وتيار المستقبل، واعتمد المجتمعون شعارا طرحه الرئيس الحص وهو: «لا للعزل ولا للتمديد» أي لا لعزل المفتي قبل انتهاء ولايته الصيف المقبل ولا تمديد لولايته بعد انتهائها.

وقرر المجتمعون القيام بجولة على رؤساء الحكومة السابقين لإبلاغهم هذا الموقف، مع التحذير من أن الحل يكون بهذا الشعار، أما العزل الذي يسعى إليه البعض فمرفوض تماما.

أكد أن "الإرهابيين" حققوا نصف هدفهم المتمثل في الفوضى

المرزوقي: تونس مهددة في نظامها السياسي ونمط حياتها

تونسيون يشيعون مجموعة من الجنود الذين قتلوا في كمين مساء امس الاول (أ.ب)

تونس ـ يو. بي. أي: اعتبر الرئيس التونسي المؤقت منصف المرزوقي، أن الإرهابيين في بلاده حققوا نصف هدفهم المتمثل في إشاعة الفوضى والتفرقة، وحذر من أن تونس باتت مهددة في نظامها السياسي ونمط حياتها.

وقال في كلمة إلى الشعب التونسي بثها التلفزيون الرسمي ليلة امس الاول عقب الإعلان عن مقتل عدد من العسكريين في كمين مسلح بغرب البلاد، إن الإرهابيين حققوا نصف هدفهم المتمثل في الفوضى والفرقة، فهل سنسمح لهم بتحقيق النصف الثاني؟

وأضاف أن تونس أصبحت مهددة في ثورتها، ونظامها السياسي، ونمط عيشها وإسلامها المعتدل، داعيا في المقابل القوى السياسية، للعودة إلى الحوار الوطني ونسيان الغضب وتوحيد الصفوف لمجابهة الخطر.

وقال المرزوقي، نحن شعب مهدد، وحان الوقت لعودة اللحمة الوطنية أكثر من أي وقت مضى، وذلك من خلال تجاوز الخلافات، والاتحاد لمواجهة الصعوبات الكبرى التي تمر بها تونس.

وكانت مصادر عسكرية أعلنت في وقت سابق أن 9 عسكريين قتلوا في كمين مسلح نصبه لهم مساء امس الاول مجموعة من المسلحين في منطقة جبل الشعانبي من محافظة القصرين الواقعة على بعد 250 كيلومترا غرب تونس العاصمة.

من جهة اخرى، أكد رئيس الحكومة التونسية علي العريض، خلال أول ندوة صحافية له بعد حادثة اغتيال المعارض محمد البراهمي، أن حكومته ستواصل عملها ولن تستقيل من مهامها، معتبرا أن المطالبين بذلك يجرون البلاد إلى الفوضى.

ويأتي حديث العريض ردا على دعوات أحزاب المعارضة والحركات الشبابية لإسقاط الحكومة وحل المجلس التأسيسي.

وشدد العريض على أن الحكومة مستمرة في مهامها وستضاعف جهودها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهي مفتوحة على كل الحوارات داخل التحالف الحاكم وخارجه.

وفي هذا السياق نفى إمكانية قبول فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ووصف العريض المعارضة المطالبة بإسقاط الحكومة بـ «المغامرين»، مضيفا أن الشعب أفشل مساعيهم في «الانقلاب على الشرعية». واعتبر أن هؤلاء يحاولون استغلال دم الشهيد البراهمي لإثارة الفوضى، حسب تعبيره.

وخاطب معارضي حكومته قائلا إن «الحوار ليس في الشارع»، في إشارة إلى اعتصام المعارضة أمام التأسيسي.

ونبه إلى خطورة التكلم باسم الشعب، معتبرا أن المعارضة تشكل «أقلية». وأكد أنه لو فرض على الحكومة الاحتكام للشارع فإنها ستفعل، قائلا إن حكومته قد تجبر على استفتاء الشعب حول «ما يريد ومن يختار».

وفي سياق متصل، أوضح العريض أن الحكومة ملتزمة بتوفير ظروف انتخابات نزيهة، مقترحا يوم 17 ديسمبر موعدا لإجرائها.

وطالب من المجلس التأسيسي الانتهاء من وضع الدستور في شهر أغسطس القادم.

كما أشار إلى أن الحكومة ستضاعف التزامها بتطبيق القانون على كل الناس وكل التنظيمات.

وفي هذا السياق، ندد رئيس الحكومة بما قال إنها محاولات جارية للانقضاض على مؤسسات الدولة، عبر تعيين هياكل موازية لمؤسسات الدولة.

وشدد على رفضه الدعوات للعصيان والفوضى التي أكد أنها «تدفع البلاد نحو المجهول». وأشار العريض إلى وجود أطراف في الداخل والخارج وقوى دولية لم يسمها تسعى لإفشال مسار الربيع العربي، خاصة تجربة الانتقال الديموقراطي في تونس، وقال إنها توظف في ذلك العديد من الوسائل منها الدعم المالي.

مجلس الشيوخ يوافق على خيار أوباما لإدارة الـ «أف.بي.أي»

واشنطن ـ أ.ف.پ: وافق مجلس الشيوخ الاميركي على خيار الرئيس باراك اوباما لتعيين جيمس كومي على رأس مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف.بي.اي).

وحصل كومي الذي كان مسؤولا في ادارة الرئيس السابق جورج بوش، ومدعيا عاما ومتخصصا في شؤون الأمن القومي خلال اكثر من 20 عاما، على 93 صوتا مقابل صوت ضد تعيينه هو صوت السيناتور الجمهوري راند بول.

وأثناء جلسة الاستماع الى أقواله امام أعضاء مجلس الشيوخ في مطلع هذا الشهر اعلن جيمس كومي ان تقنية التحقيق المعروفة باسم الايهام بالغرق هي نوع من «التعذيب». وشرح كومي الذي كان الرجل الثاني في وزارة العدل (2003ـ2005) في عهد جورج بوش كيف عارض بشدة هذه الاساليب التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي اي ايه) تستخدمها بشكل سري مع محتجزين إسلاميين بشكل خاص.

وهدد كومي بالاستقالة عام 2004 لدفع البيت الابيض الى مراجعة احد برامج التجسس السرية التي اعتمدت بعد اعتداءات 11 سبتمر 2001، مع موافقته على الجزء الاكبر منها. وفي نهاية المطاف ترك الادارة في العام 2005 للانضمام الى لوكهيد مارتن عملاق الصناعات العسكرية الاميركية.

ويخلف جيمي كومي على رأس اف بي اي روبرت مولر الذي عين مديرا للشرطة الفيدرالية الاميركية مباشرة قبل اعتداءات 11 سبتمبر.

وهيمنت على ولاية مولر مسائل الارهاب، فيما يبدأ كومي ولايته في وقت يجد فيه مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه مع وكالة الأمن الوطنية في مرمى الانتقادات بسبب البرامج السرية لمراقبة الاتصالات على نطاق واسع والتي كشفها ادوارد سنودن.

وأثناء جلسة الاستماع اليه أمام مجلس الشيخ، عبر جيمس كومي بحذر عن انفتاحه لإجراء نقاش حول شفافية هذه البرامج.

وردا على سؤال حول ما اذا كان مستعدا للعمل مع الكونغرس لإدخال تعديلات على القوانين التي تنظم التجسس الالكتروني، قال «أنا موافق معكم على ان الشفافية قيمة أساسية، خصوصا عندما تكون هناك حاجة للموازنة بين الحرية والأمن».

وأضاف «بشكل عام اعرف ان جمع المعلومات وتحليلها وسيلة مهمة لمكافحة الإرهاب».

سيئول تدعو بيونغ يانغ إلى الرد سريعاً على عرضها إجراء محادثات حول مجمع "كيسونغ"

سيئول ـ يو بي أي: دعت كوريا الجنوبية جارتها الشمالية، امس، إلى إعطاء رد سريع على عرضها إجراء محادثات نهائية حول أزمة مجمع كيسونغ الصناعي المشترك المعلق نشاطه في بلدة كيسونغ الحدودية بكوريا الشمالية.

ونقلت وكالة أنباء «يونهاب» الكورية الجنوبية عن مسؤول في وزارة الوحدة الكورية الجنوبية، قوله للصحافيين، إن سيئول لا يمكن أن تنتظر إلى أجل غير مسمى رد بيونغ يانغ على طلبها تقديم ضمانات تعتبرها الأخيرة أساسية لإعادة فتح المجمع، داعيا الشمال إلى إعطاء رد سريع على العرض.

وأضاف لا يمكننا الانتظار إلى الأبد، وذلك بسبب ازدياد الضرر اللاحق بالشركات (التي لديها منشآت في المجمع) والمخاوف العامة حوله، داعيا الشمال إلى إظهار صدقه في تقديم ضمانات تعتبر أساسية لإعادة فتح المجمع.

وعن المقترح، قال المسؤول إن خط الاتصال الشمالي ـ الجنوبي في قرية بانمونجوم الحدودية لا يزال يعمل، غير أنه أشار إلى أن سيئول لا تزال تنتظر رد بيونغ يانغ.

شمعون لـ «الأنباء»: على لبنان والدول العربية قطع علاقاتهم بإيران وإقفال سفاراتها

دوري شمعون

رأى رئيس حزب الوطنيين الاحرار النائب دوري شمعون أن لبنان أحوج اليوم الى قرار رجال دولة يقضي بإجراء عملية جراحية لاستئصال الورم الايراني من جسده والمنتشر في كل مؤسساته دون استثناء، وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية والأمنية التي باتت محط اهتمام السفارة الايرانية في بيروت عبر وكيلها المسلح حزب الله، لافتا على سبيل المثال الى أن ملف اغتيال هاشم السلمان مازال حتى الساعة في مخفر الاوزاعي بانتظار إنهاء التحقيق به (ولن ينتهي) إن لم يكن بانتظار ايجاد مخرج لإدانة القتيل وتبرئة القاتل، معتبرا بالتالي انه لم يعد جائزا ترك الدولة الايرانية تستعمل لبنان مسرحا لتطبيق أجندتها السياسية ومنطلقا لمواجهاتها مع المجتمع الدولي، إذ على الدولة اللبنانية اتخاذ الخطوات المناسبة والسريعة لتحرير سيادتها وقوانينها ودستورها ومؤسساتها من المعتقلات الايرانية في حارة حريك. وعليه دعا النائب شمعون في تصريح لـ «الأنباء» كلا من الدولة اللبنانية والجامعة العربية التي لم تسلم الدول الاعضاء فيها، وتحديدا الدول الخليجية منها من التدخلات الايرانية العابثة بأمنها واستقرارها، الى قطع العلاقات الديبلوماسية فورا مع إيران، وذلك للحد من الاضرار السيادية التي تلحقها بهم إيران عبر فصائلها وأحزابها العسكرية ومنظماتها الاستخباراتية، مشيرا بالتالي الى أن الورم الايراني لا يمكن استئصاله سوى بقرار تاريخي جريء على قاعدة «لا أحد أكبر من الدولة»، حيث يبدأ بقطع العلاقات مع إيران وإقفال سفارتها وينتهي بتحجيم قدراتها الامنية المشلة لحركة قيام الدولة. ولفت النائب شمعون الى أن الخطر الاكبر الذي تلحقه ايران بلبنان والدول العربية يكمن بخطفها للطائفة الشيعية الوطنية، وبتوتير علاقتها ليس فقط بالدولة إنما بسائر الطوائف والمذاهب الاخرى، علما أن الطائفة الشيعية في لبنان مليئة بالشخصيات الوطنية الرافضة لسياسة إيران ودورها في لبنان والمنطقة العربية، إنما هي شخصيات مغلوبة على أمرها وغير قادرة في ظل السلاح غير الشرعي على الظهور لتصويب مسار الطائفة، بدليل كلام الوزير السابق إبراهيم شمس الدين لمجلة المسيرة في عددها الاخير «لا تحاسبونا على تصرفات حزب الله»، والتي اعتبرها شمس الدين تصرفات ناجمة عن عقيدة ومبادئ حزبية لا تمت الى مبادئ الطائفة الشيعية بصلة. هذا وأضاف النائب شمعون قائلا: «لا يصدقن أحد أن حزب الله يريد الدولة والمؤسسات والجيش، ولا يؤمن أحد بأن لحزب الله رغبة بتشكيل حكومة جديدة في لبنان»، وذلك لاعتبار شمعون أن الدولة اللبنانية غير موجودة في حسابات حزب الله المعني فقط بتحقيق الهدف الذي من أجله أنشأه الحرس الثوري الايراني في العام 1982، ألا وهو جعل الحكم في لبنان امتدادا لحكم الولي الفقيه في طهران، وهو بالتالي لن يرضى بتشكيل حكومة لا تؤمن له مستلزمات هذا المسار الانحرافي الذي يرفضه اللبنانيون وترفضه بقرارة نفسها غالبية الطائفة الشيعية الكريمة. على صعيد آخر، وتعليقا على كلام العماد عون الذي اتهم فيه كلا من قوى الأمن الداخلي بتهريب السلاح والقوى السياسية بتعطيل دور الجيش والنيل من كرامته، لفت النائب شمعون الى أن العماد عون استنسابي في رمي الاتهامات على اللبنانيين ومزاجي الخلق ليس فقط في تعاطيه مع الرئاسات اللبنانية الثلاث والقيادات السياسية، إنما أيضا في توصيف الشعب اللبناني تارة بالشعب العظيم وطورا بالشعب الطز، معتبرا بالتالي أن مصلحة العماد عون الانتخابية تقضي بالتغاضي عما تعرض له ضباط الجيش من توقيفات على خلفية أحداث الشياح، وعن إسقاط مروحية النقيب سامر حنا وقتله عمدا في «سجد»، وعما توصلت اليه التحقيقات في اغتيال اللواء فرانسوا الحاج، علما أن العماد عون زار رئيس النظام السوري بشار الاسد في دمشق، حيث استقبل استقبال الفاتحين ولم يكن لديه جرأة السؤال حتى عن العسكريين الذين اعتقلتهم قوات الاحتلال السوري اثر عملية 13 أكتوبر بعد أن تركهم العماد البطل وفر هاربا الى السفارة الفرنسية تاركا حتى عائلته تحت رحمة المهاجمين، معتبرا بالتالي أن العماد عون آخر من يحق له الكلام عن كرامة الجيش التي تحرص قوى 14 آذار وكل من الرئيسين سليمان وسلام على صونها والدفاع عنها.

● بيروت ـ زينة طبارة